
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

أدوات البحث في تاريخ المغرب القديم واقع وآفاق
(العمل البيبليوغرافي نموذجاً)

حميد عرايشي *

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين مقاربـــات متنوعـــة ومحـــاولات عديدة لتقييم "صورة المغرب والمغاربة" في الإنتاج الكولونيالي، سواء تعلق الأمـــر بالتاريخ أو الأدب أو السينما، ساعية بذلك إلى إبراز عيوبها والخلفيات التي تتحكـــم في إنتاجها ومنتجيها.

وبخصوص حقل التاريخ، فقد كان للصرخة التي أطلقها الأســـتاذ عبـــد الله العروي (1)، منذ ثلاثة عقود مضت، صدى داخل وخارج الوطن، تمثلـــت، بالنســـبة للمغرب في إدراج مادة تاريخ شمال إفريقيا القديم ضمن مقررات التعليم بجامعاتنـــا، وإنشاء معهد للآثار، كان من نتائجهما إرتفاع نسبة عدد الطلبة والباحثين المغاربـــة ومساهماتهم في هذا المجال، وخاصة في العقود الأخيرة.

وقد تلت هذه الصرخة، صيحات أخرى (2) تمثلت في بلورة السؤال التالي:

---

* أستاذ باحث كلية الآداب وجدة

كيف يُمكن إعادة كتابة تاريخ المغرب وتدريسه في جامعاتنا بعيداً عن التصور الكولونيالي والتعصب الوطني.

مما لا جدال فيه أن المتتبع للكتابات التي اتخذت من تاريخ شمال إفريقيا القديم عامة، أو المغرب خاصة، موضوعاً لها، يلاحظ أن نسبة المساهمات المغربية والمغاربية عامة في إرتفاع متزايد ومستمر. ومن حقنا أن نتساءل اليوم عما إذا كانت الصورة التي نقدمها عن أنفسنا هي أقرب إلى الموضوعية من تلك التي قدمها ولا زال يُقدمها عنا غيرنا؟ سؤال يجرنا بالضرورة إلى طرح أسئلة أخرى: هل يمكن الحديث فيما يخص التاريخ القديم عن بداية تراكم كمي وكيفي في مسار البحث التاريخي المغربي بقدر كاف لإصدار حكم على واقعه وآفاقه؟ هل مجمل الإصدارات لها نفس القيمة العلمية؟.

إن الذي ينظر إلى تلك الكتابات بعين فاحصة، إذا ما تركنا جانباً أعمال الترجمة والتقارير الأثرية، يمكنه أن يميز عموماً بين أربعة أصناف من الدراسات المغربية أو المغاربية الصادرة منذ ثلاثة عقود:

- **الصنف الأول**، إهتم بنقد وتقديم حصيلة للكتابات الكولونيالية وحاول الرد عليها أحياناً، والتنبيه إلى أهميتها، رغم النوايا التي تحكمت في إنتاجها، والإصرار على ضرورة قراءتها ونقدها نقداً علمياً. إلا أن حصره لمجموع الإنتاج في ما اصطلح على تسميته بالإنتاج الكولونيالي دون غيره، جعله لا يعكس دائماً الوجه الحقيقي لإصدارات المرحلة التي تتميز بالتعدد والتنوع والاختلاف.

- **الصنف الثاني**، والذي يغلب عليه طابع السرد، اعتنى ببسط الآراء والأطروحات أو عكسها أحياناً، أكثر مما اهتم بمجادلة أصحابها.

- **الصنف الثالث**، اكتفى بالإجترار والنقل والتكرار مع ما يحمله هذا النهج من سلبيات.

ـ **الصنف الرابع:** وهو جد قليل إن لم نقل نادراً، ويتميز عن غيره في طريقة طرحه للإشكاليات، وتوظيفه للمصادر والتشكيك في صحتها وما ينتج عن ذلك من تأويلات.

ومهما يكن من مستوى هذه الإصدارات والمساهمات التي تشكل الأغلبية، فهذا لا يعني تجريدها من أي اعتبار، بل على العكس من ذلك، إذ أن قراءتها تكشف لنا عن بعض أوجه المشاكل التي كانت وما تزال تحول دون انطلاق البحث التاريخي ببلادنا، خاصة عصوره القديمة، سواء تعلق الأمر بالتوازن المعرفي، أو بالمناهج المُتبعة في التحليل واستغلال المصادر والمراجع، أو على مستوى تصوير الأحداث ومقاربتها بشكل عام.

ولعل من ضمن تلك الأسباب التي ما زالت تعوق هذه الانطلاقة، غياب الأدوات الضرورية للبحث. من هنا كان وما زال اهتمامنا بهذا الموضوع، والذي اخترنا، في هذه المداخلة، العمل البيبليوغرافي نموذجاً له، لاعتباره الخطوة الأولى في حقل البحث. وقبل تقديم فكرة حول الفهرس البيبليوغرافي الذي هو في طور الإنجاز، نرى من الضروري تسليط بعض الأضواء حول أهم مراحل البحث في تاريخ المغرب القديم.

تعود الاهتمامات الأولى بتاريخ بُلدان شمال إفريقيا القديم إلى القرن الثامن عشر، غير أن بداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر تشكل مُنعطفاً في هذا الباب؛ ذلك أنه إلى غاية هذه الفترة ظل التاريخ القديم، على المستوى المعلوماتي، مرتبطاً أساساً بالنصوص الأدبية من جهة، ومن جهة أخرى عرف هذا الاهتمام ـ الذي اقترن بالواقع السياسي الجديد للمنطقة ـ تزايداً كبيراً. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور أطروحات ظلت تتناقلها بعض الأقلام، بلا ملل، خلال القرن التاسع عشر وطيلة القرن العشرين. لقد ارتبطت الطريقة التي تمت بها قراءة ودراسة وتصوير أو مُعالجة تاريخ شمال إفريقيا القديم عامة، والمغرب خاصة، منذ البداية وما تزال بمجموعة من الفرضيات حول التطور التاريخي الحضاري بالمنطقة.

الفرضية الأولى هي عقم المجال وقصور (أو عجز) السكان الأهالي على تحقيق وحدة سياسية والمساهمة في الحضارة الإنسانية. وقد ظهرت هذه الأطروحة، التي نجد لها جذوراً في الفكر الإغريقي ـ اللاتيني، خلال القرن الثامن عشر وظلت قائمة طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين.

الفرضية الثانية، وهي مُرتبطة بالأولى وناتجة عنها، وتتلخص في اعتبار كل من الفينيقيين والقرطاجنيين والعبريين أو بعض ملوك وأمراء الأمازيغ والرومان خاصة، المحرك الأساسي والعناصر التي عملت على "إخراج الأهالي من الظلمات إلى النور".

الفرضية الثالثة، وهي نتيجة منطقية للفرضيتين السابقتين، هو اعتبار الأمازيغ عناصر "مُشاغِبة" لا تتوانى في انتهاز الفرص "للصيد في الماء العكر" أو "التملص من أداء الضرائب"، أو "التقلب في المواقف" لمساندة هذا الطرف أو ذاك أو التخلي عنه ومحاربته. وقد أدت هذه الفرضية أيضاً إلى تكوين أو طرح فرضية أخرى وهي أن "فشل" الاحتلال الروماني بموريطانيا الطنجية خاصة، قد يجد مصدره وأسبابه في طبيعة المجتمع الأمازيغي، مما أدى بالمؤرخين والباحثين وكل المهتمين إلى البحث عن أسباب هذا الوضع في طبيعة المجال وطبائع السكان، للتوصل إلى وجود قوة مضادة "للتمدن" ومعادية "للحضارة".

وقد شكل موقف الأهالي من التدخلات الأجنبية عامة، والاحتلال الروماني خاصة، موضوعاً أساسياً في الإسطغرافيا المعاصرة، وازدادت حدته مع بداية السبعينات من القرن الماضي، كما تُبرهن على ذلك عناوين العديد من المقالات والأطروحات المنشورة خلال هذه الفترة. لكن هذا التوجه، رغم ما أعرب عنه أصحابه من نوايا، لم يحل دون استمرار التصورات السائدة سابقاً، كما أنه لم يرق إلى المُستوى المطلوب، بحيث لم يتجاوز، وفي أحسن الحالات، قلب أو عكس الأدوار المنسوبة لبعض الأطراف خلال المراحل السابقة حيناً، والحفاظ على

البعض الآخر أحياناً أخرى. وقد شهدت السنوات الأخيرة تنديداً نسبياً بهذا النوع من المقاربات والتصورات الجاهزة والمجانية.

الواقع أن الأبحاث حول تاريخ شمال إفريقيا القديم بشكل عـــام، والمغـــرب بوجه خاص، عرفت تقدماً ملموساً ـــ بفضل الأبحاث الأثرية ـــ وخاصة في العقـــود الأخيرة، إلا أن هنالك جوانب كثيرة ما تزال غامضة، ومجموعة من الأسئلة بـــدون أجوبة، بالإضافة إلى أن بعض المواضيع قد أثارت، أكـــثر مـــن غيرهـــا، اهتمـــام وفضول الباحثين لدرجة أننا أصبحنا نلاحظ نوعاً مـــن التكـــرار والاجـــترار فـــي الفرضيات والنشرات.

وحول أهم المراحل والأشواط التي قطعها البحث في تاريخ المغرب القديـــم، فإن التقاطعات البيبليوغرافية مع أهم الأحداث السياسية تُمكننا من التمييز مـــا بيـــن ثلاث مراحل كبرى:

* **المرحلة الأولى**، من 1830 إلى 1911، والتي يمكن أن نعتبرهـــا مرحلـــة "جمـــع وتدوين المعلومات" على مستوى البحث، ومرحلة "التهيؤ للاستعمار والاستغلال" من حيث الأهداف، وهي تتميز من حيث الكم بقلة الدراسات التي تهم المغرب بمفـــرده، والمكانة التي تكاد أن تكون منعدمة حوله في الدراسات العامة، واعتمـــاد المؤلفيـــن على أسئلة آنية باستنطاق الماضي لتهيئ الحاضر والمستقبل، وذلك قصد إعادة بناء "إفريقيا الرومانية" أو "اللاتينية" بالنسبة للبعـــض، أو "إفريقيـــا المســـيحية" بالنســـبة للبعض الآخر.

* **المرحلة الثانية**، من 1912 إلى 1955/ 56، والتي يُمكـــن أن نعتبرهـــا "مرحلـــة الإنتاج" من حيث الكم والنوع، ومرحلة استكمال "إعادة بناء إفريقيـــا الرومانيـــة أو المسيحية" وتبرير الهيمنة الاستعمارية من حيث الأهداف، وهـــي تُشـــكل مرحلـــة الحماية بالمغرب، وتتميز بالاهتمام النسبي الذي حظي به المغـــرب القديـــم، هـــذا الاهتمام الذي يتجلى من خلال الدراســـات المخصصـــة لـــه بمفـــرده، والمكانـــة المتواضعة التي أصبح يحظى بها في الدراسات التي تهم مجموع شـــمال إفريقيـــا،

واعتماد الباحثين، إلى جانب النصوص الأدبية، مع نقدها أحياناً، المصادر الأثرية والنقائش والدراسات الأنتروبولوجية والإتنولوجية والأنوماستيكية واللسنية. إلا أن هذه المرحلة التي تزامنت مع الاحتلال الفرنسي ـ الإسباني، والاستكشافات والاستطلاعات العسكرية والمقاومة المغربية بشتى أشكالها، جعلت الدراسات والبحث التاريخي يخضعان لمنطق الإيديولوجيا الاستعمارية، والتي تظهر بوضوح في تصوير المجال والسكان الأهالي تصويراً يطغى عليه الطابع السلبي، مُقابل العمل على "أمثلة" العناصر الدخيلة، روما على وجه الخصوص.

• **المرحلة الثالثة**، من 1956 إلى اليوم، والتي يُمكن أن نعتبرها مرحلة "انتعاش البحث على مُستوى الإنتاج"، ومرحلة "مُراجعة" من حيث الأهداف، وهي تُشكل عهد الاستقلال السياسي بالمغرب، هذا الحدث الذي ما فتئ أن عم مجموع بُلدان شمال إفريقيا، صاحبه حدث آخر على المستوى العلمي والمعرفي، تمثل في تطور البحث الأثري وتنوع مجالاته، وتطور مناهج التحليل وتنوع مراكز الإسهامات، وظهور "مدرسة" تسعى إلى "تحرير التاريخ المغاربي"، والدعوة إلى "إعادة كتابة التاريخ الوطني"، وفق تصور "جديد"، وتجديد بعض الأطروحات، وإعادة النظر في البعض الآخر أو تدعيمه، وطرح قضايا جديدة ظلت مُغيبة أو مُهمشة أو تحتل مكانة جد ثانوية في الدراسات المنشورة خلال المراحل السابقة. إلا أنه على الرغم من الاختلاف الذي نُسجله خلال هذه المرحلة بالمقارنة مع سابقاتها، فثمة مجموعة من العناصر ظلت تُشكل نقط التشابه والاستمرارية لا من حيث المناهج المتبعة في التحليل، ولا من حيث أشكال المُقاربات والمفاهيم والموضوعات والتحقيبات المتداولة، ولا من حيث التصوير والتمثلات ـ تحول بذلك دون الحديث عن تغيير جذري وقطيعة تامة وشاملة للأساس.

أما فيما يخص أدوات البحث، وهو موضوع هذه المداخلة، فعلى الرغم مما عرفته من اهتمام وشهدته من انتعاش ملموس، فإنها تظل غير كافية، سواء تعلق الأمر بالمصادر الأدبية أو نتائج العلوم التكميلية أو الأعمال البيليوغرافية، الشيء

الذي يساهم في عرقلة البحث. ومما يزيد الأمر تعقيداً هو كون تاريخ المغرب القديم لم يُكتب حتى يومنا هذا كعصر قائم بذاته، فضلاً عما تشكو منه مكتباتنا وخزاناتنا من فقر وسوء في التنظيم والتسيير.

في هذا الإطار، تأتي هذه المحاولة المتواضعة. إن الأعمال البيبليوغرافية المتداولة اليوم، إذا ما تركنا جانباً أعمالاً عامة، أو نشرات لا تُغطي إلا فترات محدودة، يُمكن حصرها في ستة (أنظر الرسم الشكل رقم 1)، وقاسمها المشترك هي أنها دورية، ولا تتضمن المنشورات العربية، ولا تتعدى في أغلب الأحيان أكثر من كشاف واحد، وأغلبها تعود بداياته إلى الستينات، فضلاً عما يطرحه استعمالها من مشاكل تقنية مرتبطة بطريقة تقديم الوصفة، وغياب معطيات دقيقة فيما يخص الوصف المادي للمنشورات، وخاصة المقالات بحيث غالباً ما لا تتم الإشارة إلى أرقام اللوحات والرسومات والأشكال التي توجد خارج النص.

تفادياً لكل هذا، ومحاولة منا للمساهمة في تيسير البحث في تاريخ المغرب القديم، كانت فكرة تهيئ عمل بيبليوغرافي يُغطي ما يُقارب ثلاثة قرون، متبعين في ذلك المعايير الدولية في تقنيات التوثيق والفهرسة الآلية.

يتضمن الفهرس أزيد من 1200 وصفة بيبليوغرافية لدراسات منشورة ما بين سنة 1701 وسنة 2001 (مقالات، كتب موجهة للعموم، كتب مدرسية، دراسات عامة، دراسات وأبحاث تركيبية أو نقدية، ومونوغرافيات إقليمية أو محلية... الخ).

وفيما يخص تقنيات الوصف (أنظر الشكل رقم 2)، فالبطاقات تخضع لنموذج عام، بحيث حاولنا إقحام أكبر عدد مُمكن من المعلومات التي تخص البيانات (بيان المؤلف أو المؤلفين، بين العنوان، بيان الطبعة، بيان النشر، بيان الوصف المادي ثم بيان السلسلة) طبقاً للمعايير المتبعة في تقنيات الفهرسة، سواء تعلق الأمر بالمونوغرافيات أو المقالات المنشورة في الدوريات والنشرات المتسلسلة أو الجماعية.

تليها خانة الملخصات، والتي يمكن اعتبارها مكملة للعنوان أكثر من ملخص لمضمون المنشور المفهرس.

ثم فكرنا أيضاً في خانة أخرى إضافية، تحمل اسم "ملاحظة" وقد خصصناها للإحالة على الدراسات التي تدعم أو تفند أطروحات النشرة المفهرسة.

بالنسبة للترتيب والترقيم، فضلنا الترتيب الكرونولوجي بدل أي ترتيب آخر لكون الفهرس مرافق لكشافات تُسهل عملية البحث سواء تعلق الأمر بالبحث عن المؤلفين أو الموضوعات أو الأماكن.

أما عن الترقيم، فكل بطاقة تحمل رقماً وهو رقم الوصفة وترتيبها داخل الفهرس، وهو نفسه الذي استعنا به في الكشافات.

بالنسبة للكشافات (حول تقنية الجرد، أنظر الشكل رقم 3(، حاولنا أن تكون جد دقيقة وقد ارتأينا أن نحصرها في ثلاثة: كشاف المؤلفين بما في ذلك المؤلفين الثانويين (معلقين، مترجمين، محققين ...). وكشاف المواضيع أو الموضوعات ثم كشاف الأماكن. بالنسبة لهذا الأخير حرصنا على الإحالة، بالنسبة للأماكن التي تحمل أكثر من إسم واحد، على الأسماء الأخرى حتى يتسنى للباحث أن يعثر على المعلومة بسرعة).

وفي الأخير الملحقات، وتتضمن فهرس الهيئات المسؤولة عن النشر لكل من الدوريات والنشرات الجماعية (ندوات، مناظرات، مؤتمرات وأعمال مهداة أو موائد مستديرة...) والتي ورد فيها على الأقل مقال واحد يهم تاريخ المغرب القديم، مع الحرص على إعطاء وضعية كل دورية على حدة، سواء تعلق الأمر بتاريخ ومراحل الإصدار، أو التغيرات التي قد تلحق العنوان ... إلخ).

الهوامش:

(1) - أنظر: A. LAROUI, L'histoire de Maghreb, un essai de synthèse, Paris, Petite collection Maspero, 1970, 2 vol.

(2) - أنظر أعمال: M. BENABOU, *La résistance africaine à la romanisation*, Paris, F. Maspero, 1976, p. 10, 12-13 ; G. AYACHE, Histoire et décolonisation, l'exemple du Maroc, *Hespéris-Tamuda*, XVII, 1976- 1977, p. 47-48 & p. 58-59 ; M. ARKOUN, Pensée idéologique et histoire du Maghreb, In « Modes de présence de la pensée arabe en occident musulman »/ *Actes du deuxième congrès international d'étude des cultures de la Méditerranée occidentale* » *I = Rapports*.- Alger : SNED, 1976, p. 119-155, Id., Penser l'histoire du Maghreb, in *L'Etat du Maghreb*, Paris, La découverte, 1991, p. 48-50 ; E. GOZALBES, Fuentes para la historia de Marruecos 1- fase preromana, CBET, XVI, 1977, p. 128-130 ; A. MAHJOUBI, Pour une histoire ancienne décolonisée du l'Afrique du Nord, in « La construction du Maghreb »/ *Actes du colloques organisé à Tunis 19-24 octobre 1981*.- Université, 1983, p. 57-61.

محمد البشير الشنيتي، **سياسة الرومنة في بلاد المغرب، من سقوط الدولة القرطاجنية إلى سقوط موريطانيا (146 ق. م — 40 م)**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص. 9 — 10؛ إبراهيم بوطالب، البحث الكونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية، حصيلة وتقويم، في "البحث في تاريخ المغرب: حصلة وتقويم"، **أعمال الندوتين المنعقدتين بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (أكتوبر ودجنبر 1986)**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1989، ص. 107، 129 — 134، 138 — 139 و141.